التعدد الصيغي لمصادر الحالات: مقاربة صرفية دلالية

فاتحة شعنافي*

تلخيص:

تندرج هذه الورقة لمعالجة إشكالية تعدد الصيغ المصدرية من الثلاثي المجرد المشتركة معنى، المختلفة مبنى. ونظرا لضخامة هذا الموضوع، وطبيعة هذه الورقة، سنقتصر على تعدد الصيغ المصدرية من طبقة أفعال الحالة. مفترضين أن لكل صيغة مصدرية دلالة محددة، تجعلها تختلف عن دلالات الصيغ التي ترد إلى جانبها، وتشترك معها في المعنى. وسندعم هذا الافتراض باستثمارنا لمجموعة من الطروحات الهامة عن دلالة الحركات الواردة عند ياكبسون (1980) Yacobson والسغروشني (1987). كما سنستثمر طرح كارلسن (1977) Carlson وبوستويفسكي (1991، 1995) Pustejovsky، وكليبر (1985) Kleiber بخصوص دلالة الحالة.

الورقة منظمة على النحو التالي: نخصص الفقرة الأولى لمقاربات تعدد صيغ المصدر قديما وحديثا، والتي أثبتت أن تعدد الصيغ المصدرية يعود إلى اختلاف اللهجات. ولإثبات أن هذا التعدد يعود إلى اعتبارات دلالية، نخصص الفقرة الثانية لدلالات حركات عين الأفعال في اللغة العربية، موضحين أن الفتحة تتسم بخاصية التحييد، التي يمكن أن يقابلها وضع حركي. وتتسم الكسرة والضمة بخاصية الوسم التي يمكن أن يقابلها وضع ساكن، مع فارق بينهما هو: أن الكسرة أقل وسما من الضمة. وسنتعرض في الفقرة الثالثة إلى دلالة الحالة الساكنة والحركية. موضحين تبعا لـ كليبر (1985ب) أن الحالة الساكنة تعبر عن مميزات ثابتة، في حين تعبر الحالة الحركية عن حدوث مرحلي أو عارض، يكون أقل التصاقا بالفرد. وسنبرز في الفقرة الرابعة الفروق الدلالية بين الصيغ المصدرية المتعددة المشتركة معنى المختلفة مبنى.

1. مقاربات تعدد الصيغ المصدرية

1. 1. مقاربة القدماء:

تم معالجة تعدد الصيغ المصدرية المتعددة المشتركة في المعنى بمعيار تعدد اللهجات، والمعيار الصوتي.

المعيار اللهجي هو: أن تختص صيغة بمستوى معين من الاستخدام، ويكون استخدام صيغة أخرى في مستوى آخر. ومن ذلك ما قاله ابن السكيت *في إصلاح المنطق* بخصوص صَرْع وصِرع، قال: الصَّرع لغة قيس والصِّرع لغة تميم وكلاهما مصدر صرعت".[1] وقال الفراء: كان الكسائي يقول في

* جامعة محمد الخامس - كلية علوم التربية – الرباط

[1] ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحق، **إصلاح المنطق**، القاهرة، دار المعارف، 1970م، 31.

الكَره والكُره هما لغتان.[1] وقال سيبويه: "وقالوا بخِلَ يبخَلُ بُخلا فالبُخْل كاللؤم، والفعل كفعل شقِيَ وسعِدَ، وقالوا بخيل وبعضهم يقول البَخْل كالفَقْر والبُخْل كالفُقْر".[2] وقال أيضا: "أنهم قالوا بخل بُخْلا وبعضهم قالوا بَخَلا".[3] ويعني ذلك أن الصيغة بُخْل تستعمل في بيئة لغوية معينة، وتستعمل الصيغة بَخَل في بيئة أخرى. ويفيد ذلك عبارة "يقول بعضهم". والأمثلة كثيرة نسوق منها على سبيل الذكر لا الحصر: "سَقَم" و"سُقْم" و"رَشَد" و"رُشْد".....إلخ.

المعيار الصوتي: وهو قول إن بعض الصيغ مخففة من بعض أو مثقلة عن بعض، وغالبا ما يكون ذلك في الصيغ المصدرية على البناء "فَعْل" والبناء "فَعَل". حيث الصيغة ساكنة العين تكون مخففة من الصيغة مفتوحة العين. والصيغة مفتوحة العين تكون مثقلة عن الصيغة ساكنة العين. وأكثر ما يكون هذا عند الكوفيين. فالفراء *في شرحه لقوله تعالى: ((قال تزرعون سبع سنين دأبا))*.[4] *وقوله دُأبا، وقرأ بعض قرائنا وهو حفص سبع سنين دَأبا وكذلك كل حرف فتح أوله وسكن ثانية فثقيلة جائز إذا كان ثانيه همزة أو عينا أو حاء أو خاء أو هاء.*[5]

وقال ابن درستويه: "أهل اللغة وأكثر النحويين يقولون كل ما كان الحرف الثاني منه حرف حلق جاز فيه التسكين والفتح نحو: الشَعْر والشَعَر والنَهر والنَهَر".[6] وقال *ابن جني*: "فأما ما كان ثانيه حرفا من حروف الحلق فإنهم يقيسونهم ويقولون إن شئت فحرك وإن شئت فسكن ويجعلون الأمر في ذلك مردودا إلى المتكلم.[7]

1. 2. مقاربة المحدثين:

أثار تعدد الصيغ المصدرية من الثلاثي المجرد انتباه اللغويين المحدثين خاصة المستشرقين. وأسهمت تحليلاتهم القائمة على المنهج المقارن للغات السامية في الإجابة عن هذه الظاهرة بالتطور اللغوي. ويظهر ذلك من خلال قول *بروكلمان* (1977) Brockelmann "وظيفة فصل (الصيغ) هي وصف العلاقات القائمة بينها، و التغيرات التي تطرأ عليها في الجملة، وشرح أسبابها ما أمكن ذلك، وتوضيح تطوراتها البعيدة، عبر التاريخ اللغوي".[8]

---

[1] نفسه، 90.

[2] سيبويه أبو بشر عمرو بن قنبر، **الكتاب**، القاهرة، الهيئة العامة للنشر (د. ت)، ج4، 34.

[3] نفسه.

[4] سورة يوسف، الآية 47.

[5] الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، القاهرة، دار الكتب، 1955م، ج2، 47.

[6] السيوطي جلال الدين، **المزهر**، القاهرة، دار إحياء الكتب (د. ت)، ج2، 109.

[7] ابن جني أبو الفتح عثمان، **المنصف**، القاهرة، مصطفى حلبي، 1954م، ج2، 306.

[8] كارل بروكلمان، **فقه اللغات السامية**، الرياض، جامعة الرياض، 1977م، 83.

وحلل فليش هنري (1966) Fleisch. H الظاهرة بالتحول الداخلي للصيغ المصدرية. ويتضح ذلك من خلال قوله: "إن تاريخ اللغات السامية هو في جانب كبير منه تاريخ التحول الداخلي".[1] ويخصّ العربية بأنها أكثر اللغات السامية تمثيلا لهذا النظام. قائلا: " فالعربية مثال رائع للغة ذات التحول الداخلي، والحق أن نظامها سام ولكن هذا النظام لا يتمثل في أية لغة سامية بمثل هذا الوضوح وذلك النمو. ولذا وجدنا من المفيد أن ندرسه هنا في ذاته على أنه قمة، دون أن نضعه في إطار سام".[2]

ويرى كرلوتش (1962) Kurylowicz أن تعدد الصيغ المصدرية ناتج عن تحولات المصدر التاريخية. بالنسبة له فالصيغة المصدرية "فُعُل" كانت موجودة قديما في العبرية، ولما دخلت "فُعْل" شغلت وظيفتها، فبقيت "فُعُل" محصورة في بعض الاستعمالات مثل: نُذُر وخُلُق... إلخ.

إن أهم ما يمكن استنتاجه من هذه المقاربات لتعدد الصيغ المصدرية المشتركة في المعنى والمختلفة في المبنى مثل: (كَره وكُره) و(سَقَم وسُقْم) و(رَشَد ورُشْد) (بَخْل وبَخَل وبُخْل)... إلخ هو: الاهتمام بهذه الظاهرة والنظر إليها من الزاوية الصرفية، دون النظر إليها من الزاوية الدلالية، لتفسيرها. إذ، الأرجح هو أن كل تغيير صرفي لصيغة مصدرية يكون للاعتبارات دلالية سنكشف عنها بربط الصيغ المصدرية بأفعالها. وقبل ذلك نجد أن من الأجدى إبراز دلالات الحركات في اللغة العربية. ونقصد حركات عين الثلاثي المجرد في الماضي، باعتبارها الحركات الدلالية، ليس حركة الفاء، التي تعد حركة معجمية؛ إذ لا نجد في اللغة العربية فعلا حركة فائه غير الفتح بخلاف حركة العين التي تتعاقب عليها الفتح والكسر والضم.

2. دلالات حركات عين أفعال الحالة:

تبعا لياكبسون والسغروشني، تعد الفتحة في حركة محايدة غير موسومة، بخلاف حركة الضمة والكسرة، فهما حركتان عاليتان موسومتان. وتبعا لذلك، يمكن تقسيم النسق الحركي العربي إلى قسمين: قسم "الوسم" ويضم الكسرة والضمة، وقسم "التحييد" ويضم الفتحة. وحسب هذه الخاصية، يمكن للفتحة أن تنحو نحو الضمة أو الكسرة، في حين لا يمكن للكسرة والضمة أن تنحوا نحو الفتحة، باعتبارهما حركتين عاليتين، إذ لا نجد ضمة وكسرة مشوبتين بفتحة، في المقابل نجد الضمة مشوبة بالكسرة والكسرة مشوبة بالضم.[3]

---

[1] فليش هنري اليسوعي، **العربية الفصحى**، بيروت، المطبعة الكاثولكية، 1966م، 86.

[2] نفسه، 192.

[3] ورد عند ابن جني أن الفتحة المشوبة بالكسرة هي الفتحة التي قبلها الإمالة نحو فتحة عين "عابد" و"عارف"، وذلك أن الإمالة إنما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت. فكما أن الحركة ليست فتحة محضة، فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفا محضة، وهذا هو القياس؛ لأن الألف

ويمثل السغروشني لهذا الانسجام الحركي كالآتي.

(1)

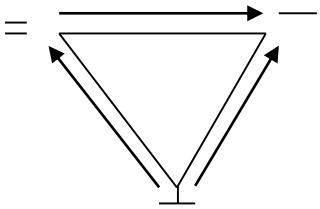

ونفترض أن خاصية التحييد يقابلها وضع حركي، وخاصية الوسم يقابلها وضع ساكن، وأن هذا السكون يكون إما سكونا ظرفيا وتقابله الكسرة، أو سكونا ملازما وتقابله الضمة. ونستدل على دلالة الوضع الساكن الظرفي بكون الكسرة أقل موسومية من الضمة للاعتبارات التالية:

1) الكسرة عنصر إقحام، فمثلا حركة الوصل التي هي الكسرة تقحم في الحالات التي تخرق قيود البنية المقطعية كالابتداء بالساكن، كما يظهر في الكلمات مثل: "انقطع" و"استلم".... إلخ. ففي مثل هذه الكلمات تقحم الكسرة (وتدرج همزة قبلها) لتعديل البنية.

2) الكسرة يتم تنشيطها للمماثلة كالحروف التاجية.[1] التي تتميز في جميع اللغات تقريبا بكونها غير موسومة مقارنة بالصوامت الأخرى.

ورغم هذه الخصائص لا يمكن عد الكسرة غير موسومة، خاصة بالنظر إلى توزيعها المقيد في اللغة العربية. وعليه تكون الفتحة هي الحركة المحايدة في العربية.[2] وتتلوها الكسرة، ثم الضمة.[3]

وانطلاقا من هذه الخصائص الدلالية يمكن لنا أن نصوغ الصياغة التالية:

(2) أ. ـَ ← **تحييد** ← **وضع حركي**

ب. ـِ ← **وسم** ← **وضع ساكن غير ملازم**

ج. ـُ ← **وسم** ← **وضع ساكن ملازم**

تابعة للفتحة، فكما أن الفتحة مشوبة، فكذلك الألف اللاحقة لها. وأما الفتحة الممالة نحو الضمة فالتي تكون قبل ألف التفخيم وذلك نحو: "الصلاُة" و"الزكَاة" و"دَعًا"، و"غزًا". وكما أن الحركة أيضا هنا قبل الألف ليست فتحة محضة، بل هي مشوبة بشيء من الضمة. فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفا محضة لأنها تابعة لحركة صفتها، فجرى عليها حكمها. وأما الكسرة المشوبة بالضمة فنحو: "قِبل" و"بُيع" و"غيض" و"سيف" بضم وكسر الفاء. ابن جني أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، دار النشر (غ. م) و(د. ت)، 52-53.

[1] الحروف التاجية أو الشمسية (coronal) وهي الحروف الأسنانية واللثوية مثل: (س- ص- ذ.....) حيث يرتفع طرف اللسان عن وضعه العادي.

[2] من الأدلة التي تبين أن الفتحة حركة محايدة، أنها أول حركة يصدرها الطفل كما بين ياكبسون رووف (1979).

[3] عبد الرزاق تورابي، **البنية الصرفية للغة العربية**، 2002، 134.

تفيد هذه الصياغة أن الفتحة في الصيغة الفعلية "فَعَلَ" تدلنا على وضع حركي قد يطول أو يقصر. وأن الكسرة في الصيغة الفعلية "فَعِلَ" تدلنا على وضع ساكن غير ملازم. وتدلنا الضمة في الصيغة الفعلية "فَعُلَ" على وضع ساكن ملازم. ونرجح أن دلالات هذه الحركات، يكون لها تأثير على دلالات الصيغ المصدرية البسيطة. فعندما ترتبط بالأفعال مفتوحة العين، فإنها تصف وضعا حادثا يعبر عن حركية، قد تطول أو تقصر لكنها لا تكون ملازمة. وعندما ترتبط بالأفعال مكسورة العين، تصف وضعا حادثا يعبر عن سكون غير ملازم. وعندما ترتبط بالأفعال مضمومة العين، تصف وضعا حادثا يعبر عن سكون ملازم. وبهذه الصياغة سنرصد دلالات الصيغ المصدرية، إضافة إلى استثمار طرح كل من بوستويفسكي وكارلسن، وآخرين في مقاربتهم لدلالة الحالة.

3. دلالات الحالة

تتحدد الأنماط الجهية (Aspectual types) حسب بوستويفسكي في ثلاثة أنماط هي: الحالات والسيرورات (Process) والانتقالات.[1] وتحدد الحالات كأوضاع لا تقيم عادة بالمقارنة مع أوضاع أخرى. فهي بالنسبة له بنيات أحادية. ويمكن أن تقابلها حالات ذات بنيات مركبة. ونمثل لهما بـ(3):

(3) أ. حالة ب. حالة

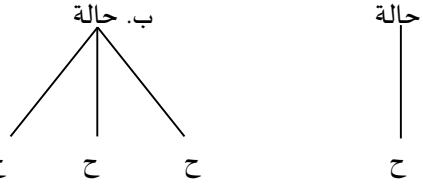

عبر كارلسن (1977) Carlson عن النمط (أ) من الحالات بالحالات ذات المستوى الفردي (Individual-level) وتكون مماثلة للأنواع الطبيعة (Kinds Naturel) أو حالة "ثبوت" كما هو مقترح من لدن الفاسي الفهري (1990). وتعبر عن مميزات ثابتة وممتدة. وعبر عن النمط (ب) من الحالات بالحالات ذات المستوى المرحلي (Stage-level) ويكون مماثلا بكيفية ما إلى المنتوجات، أو حالة "حدوث" كما اقترح الفاسي الفهري.

ويلخص كليبر (1985) Kleiber الفرق بين هذين النمطين من الحالات، بكون حالات المستوى الفردي/الثبوت تعبر عن مميزات ثابتة وخصائص ومنسوبات (Attributes) ومؤهلات (Disposition)

[1] ميز فندلر (1967) Vandler بين ثلاثة أنماط أوضاع جهية للفعل (aspectual types) مختلفة وهي: الحالات مثل: (حزن، وفرح، وبخل...) وتحدد كأوضاع أحادية (ح1) والسيرورات مثل: (رقص، وجرى.....) وتحدد كأوضاع متوالية ومتماثلة (ح1، ح ن) والانتقالات وتقسم إلى إتمامات مثل: (وصل، وبلغ....) وتحدد كأوضاع تقارن مع أخرى 58حيث تناسب مرحلة تطور التحول (ح1، ح ن). وإنجازات مثل: (رسم، وصنع....) وتحدد كذلك كأوضاع تقارن مع أخرى، وتناسب نتيجتها (ح1، ح ن). انظر أحمد بريسول، **دلالة أفعال الحركة في إطار المعجم المولد** بيروت دار الكتاب الجديدة، 2013، 50-51.

تظهر على شكل سمات عامة. في حين أن الحالات ذات المستوى المرحلي/ الحدوث توافق واقعا يكون بسبب خاصيته المرحلية، أقل التصاقا بطبيعة الفرد مما هو عليه الحال بالنسبة لمحمولات المستوى الفردي.

يظهر من خلال هذه الآراء أن دلالة الحالة نمطان: نمط ملازم ونمط مرحلي يعبر عن حدوث عرضي غير ملازم. وحسب الصياغة (2) التي تم توصلنا إليها من خلال دلالات الحركات في اللغة العربية، نقترح أن دلالة الحالة ثلاث أنماط: نمط مرحلي يكون ناتجا عن مسبب.[1] وحالة غير ملازمة، وحالة ملازمة. وعلى ضوء هذا التمييز، سنرصد الفروق الدلالية بين الصيغ المصدرية المشتركة في المعنى المختلفة في المبنى الدالة على الحالة. السؤال الذي يواجهنا هنا هو: أية حالة أسبق عن الأخرى، هل الحالة الساكنة أم الحالة الحركية؟ وهل يمكن الانتقال من حالة إلى أخرى من جميع طبقات أفعال الصيغ المصدرية؟

للإجابة عن هذا السؤال نتبنى طرح الفاسي الفهري (1986) بخصوص المتناوبات الحركية على عين أفعال الحالة يمثل لها بالتراكيب التالية:

(4) أ. حَزَنَ الولدَ

ب. أحزَنَ زيدٌ الولدَ

ج. حَزِنَ الولدُ

(5) أ. ذَهَل الفتاةَ

ب. أذهل الولدُ الفتاةَ

ج. ذهِلت الفتاةُ

تبين هذه الأمثلة أن هناك تناوبا حركيا يقتضي تغييرا تركيبيا وصرفيا، إذ إن الأفعال مفتوحة العين في بنيتها المتعدية تدل على وضع في حالة، كما في: (4. أ) و(5. أ) أي في بنيتها جعل بالإبدال الحركي الصرفي (Apophonic causative) ويختلف عن أنواع الجعل الأخرى؛ الجعل بالسابقة الهمزة، أو "ست" أو التضعيف، سواء من حيث صرفها أو دلالتها. ويفيد هذا الجعل الحركية التي يفيدها الفعل أحْزَنَ كما في (4. ب). فالفعل في اللغة العربية يأتي على ثلاثة أحوال: مفتوح العين (فَعَلَ) ويكثر في الأفعال الدالة على الأوضاع الحركية مثل: "ضرب" و"قتل". ومكسور العين (فَعِلَ) ويكثر في الأفعال الدالة على الأوضاع الساكنة الظرفية مثل: "فَرِحَ" و"حَزِنَ". ومضموم العين (فَعُلَ) ويكثر في الأفعال الدالة على الأوضاع الساكنة الملازمة مثل: "كَرُمَ" و"قَبُحَ".

وتقابل "حَزَنَ" المتعدية في (أ) "حَزِنَ" اللازمة في (ج) ما يجعلنا نطرح سؤالا: هل "حَزِنَ" مشتق من "حَزَنَ" أم العكس؟

[1] أحمد بريسول، **دلالة أفعال الحركة في إطار المعجم المولد**، 169.

دافع الفاسي الفهري عن فرضية أن الفعل المتعدي "حَزَنَ" مشتق من الفعل اللازم "حَزِنَ" ما يعني انتقال من الحالة الساكنة إلى الحالة الحركية. وتكون الفتحة ناتجة عن سيرورة اشتقاقية مستدلا بعدم إمكان بناء "حَزَن" للجعل لأنها عليه. وهذه السيرورة تمنعها من أن تطبق عليها سيرورات اشتقاقية أخرى. ويزكي هذا الطرح لحن (6):

(6) * أحزن زيدٌ عمرا الولدَ

يعود لحن (7) إلى استجابة "فَعَلَ" لقيد أحادية الجعل التالي:

(7) في البنية المحورية لأية وحدة معجمية، لا يوجد إلا محمول جعلي واحد على الأكثر.[1]

ويعني هذا أن حزَنَ وأحزَن مبنيتان للجعل. وأن معنى حزَنه وأحزنه "جعل شخصا حزينا" أو يحزن بمعنى الجعل على صفة غير ثابتة وإنما حادثة. وتكون الخاصية المستنتجة هنا هي أن دلالة الهمزة في أفعل تقابلها دلالة الفتحة على عين فَعَل. وأن الحالة الساكنة سابقة عن الحالة الحركية ويستقيم هذا مع أفعال الحالة النفسية من طبقة: حزن، وفرح، وغضب.....إلخ، إذ لا تستقيم دلالة ملازمة الحالة من هذه الطبقة. ودليلنا على هذا أنه لا يوجد أفعال من هذه الطبقة مضمومة العين.

4. الفروق الدلالية بين الصيغ المصدرية الدالة على الحالة المتعددة المشتركة معنى، المختلفة مبنى

تتوفر في اللغة العربية الكثير من الصيغ المصدرية البسيطة الدالة على الحالة، المشتركة معنىً، المختلفة بناءً عبر التناوب الحركي على فاء وعين الصيغة حتى بدت للكثير من الناس أن لا فرق بينها. فأصبحوا يستخدمونها من غير أن يراعوا ما بينها من فروق دقيقة في دلالاتها. وتتعدد هذه الصيغ إما ثنائيا على الأبنية التالية: (فَعْل- فَعَل) (فَعْل- فُعْل) (فَعْل- فِعْل) (فُعْل- فَعَل) أو ثلاثيا على الأبنية التالية: (فَعْل- فَعَل- فُعْل).

4. 1. التعدد الثنائي:

4. 1. 1. فَعْل- فَعَل

من الصيغ المصدرية التي تتعدد عبر التناوب الحركي بين الفتح والسكون على عين الصيغة ندرج الأمثلة التالية:

(8) أ. فَزْع- فَزَع

ب. هَمْع- هَمَع

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1980، 170.

ج. عَضْد- عَضَد
د. بَثْر- بَثَر

هناك ما يؤشر أن "فَعْل" ترد إلى جانب "فَعَل" لاعتبارات دلالية، وليس للاعتبارات لهجية، وإن اشتركت الصيغتان في المعنى نفسه. وما يعزز هذا الطرح، أنهما ترتبطان بفعل ورد في المعاجم العربية بصورتين: (فَزَعَ وفَزِعَ) و(هَمَعَ وهَمِعَ) و(عَضَدَ عَضِدَ)، و(بَثَرَ بَثُرَ). وإن كانت المعاجم لم تشر إلى أية صيغة ترتبط بمفتوح العين، أو بمكسورها، فالراجح أن الصيغ على البناء "فَعْل" ترتبط بالفعل "فَعَلَ"، وترتبط الصيغ على "فَعَل" بالفعل "فَعِلَ". وهذا هو المطرد في اللغة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن ربط الصيغ المصدرية بأفعالها لا ينطلق من نظرية أصل الاشتقاق وأن الفعل أصل والمصدر مشتق منه، ولكنه ينطلق من اشتراك كل من الفعل والمصدر في العديد من الخصائص الدلالية مثل خاصية التعدي واللزوم والخصائص الجهية.[1]

حسب الصياغة (2)، تصف "فَعْل" في سياق ارتباطها بالفعل مفتوح العين وضعا حادثا يعبر عن حالة حركية عبارة عن حدث عرضي. وتصف "فَعَل" في سياق ارتباطها بالفعل مكسور العين، وضعا حادثا يعبر عن حالة ساكنة غير ملازمة. أو حالة ساكنة ملازمة في سياق ارتباطها بالفعل مضموم العين. وعليه تصف "فَزْع" و"هَمْع" و"عضْد" و"بَثْر" في سياق ارتباطها بالأفعال مفتوحة العين، "فَزَعَ" و"هَمَعَ" و"عَضَدَ" و"بَثَرَ"، وضعا حادثا يعبر عن حالات عرضية من نمط حالات المستوى المرحلي التي تعني الحدوث العارض، الناتج عن مسبِّب[2]، حيث تعبر "فَزْع" عن حالة نفسية، وتعبر "هَمْع" عن حالة همع الدمع، و"عَضْد" عن حالة عضد العظم، و"بَثْر" عن حالة خروج البثور، بوصفها أحداثا عارضة يمكن أن تؤول على أنشطة مثل: "رقص" و"جري"، و"سير"... إلخ

وترد "فَزَع" إلى جانب "فَزْع" و"هَمَع" إلى جانب "هَمْع" و"عَضَد" إلى جانب "عَضْد" لاعتبارات دلالية؛ حيث يمكن استعمالها للتعبير عن هذه الحالات عندما تكون ساكنة غير ملازمة. وفي هذا السياق تكون مرتبطة بالأفعال مكسورة العين: "فَزِعَ" و"هَمِعَ" و"عَضِد". وترد الصيغة "بَثَر" إلى جانب "بَثُر" للتعبير عن هذه الحالة الساكنة التي أصبحت ملازمة لوجه الشخص؛ أي ملازمة البثور للوجه. وفي هذا السياق تكون مرتبطة بالفعل مضموم العين "بَثُرَ".

وعليه يمكن إعادة كتابة (8) على النحو التالي:

(9) أ. فَزْع: [+ وضع حادث] [+ حالة نفسية] [+ حالة حركية عارضة]
فَزَع: [+ وضع حادث] [+ حالة نفسية] [+حالة ساكنة غير ملازمة]
ب. هَمْع: [+ وضع حادث] [+ حالة العين] [+ حالة حركية عارضة]

[1] نقصد بالخصائص الجهية؛ الأوضاع الجهية المشار إليها في الهامش 16.
[2] أحمد بريسول، **دلالة أفعال الحركة في إطار المعجم المولد**، 169.

هَمَع: [+ وضع حادث] [+ حالة العين] [+ حالة ساكنة غير ملازمة]

ج. عَضْد: [+ وضع حادث] [+ حالة العظم] [+ حالة حركية عارضة]

عَضَد: [+ وضع حادث] [+ حالة العظم] [+ حالة ساكنة غير ملازمة]

د. بَثْر: [+ وضع حادث] [+ حالة الوجه] [+ حالة حركية عارضة]

بَثَر: [+ وضع حادث] [+ حالة الوجه] [+ حالة ساكنة ملازمة]

الذي يبدو هو أن "فَزْع" و"فَزَع" تشتركان في معنى الحالة النفسية، وتختلفان اختلافا دلاليا جزئيا في أن الصيغة الأولى تدلنا على حالة حركية عرضية، وتدلنا الثانية على حالة ساكنة غير ملازمة. وينطبق الشيء نفسه على "همْع" و"هَمَع" و"عَضْد" و"عَضَد" و"بثْر" و"بَثَر" مع فارق هو أن "بَثَر" تدلنا على حالة ساكنة ملازمة.

4. 1. 2. فَعْل- فُعْل:

من الصيغ المصدرية التي تتعالق عبر تناوب الفتحة والضمة على فاء الصيغة ندرج الأمثلة التالية:

(10) أ. مَكْث- مُكْث

ب. عَجْز- عُجْز

ج. كَرْه- كُرْه

ورد في معجم *ابن سيدة* الفعل "مكث" بصورتين مفتوح العين "مكَثَ"، ومضمومها "مَكُثَ".[1] وترتبط الصيغة المصدرية "مَكْث" بالفعل "مَكَثَ" وهو المطرد. وقياسا على ما فسرنا به "فَعْل" المرتبطة بالفعل "فَعَلَ" نفسر "مَكْث". فهي في هذا السياق، يمكن استعمالها للتعبير عن حالة عارضة. ونرجح أن الصيغة "مُكْث" ترتبط بالفعل "مَكُثَ" وهي في هذا السياق تصف وضعا حادثا يعبر عن حالة ملازمة؛ بمعنى ملازمة الشخص للمكان الذي يوجد فيه.

وورد الفعل "عجز" بثلاث صور؛ مفتوح العين "عجَزَ" ومكسورها "عجِزَ" ومضمومها "عجُزَ".[2] وترتبط الصيغة "عَجْز" بالفعل "فَعَلَ"، وقياسا على ما فسرنا به "مكْث" نفسر "عَجْز". ونفترض أن الصيغة "عَجَز" ترتبط بالفعل "عَجِزَ" وهو المطرد. يبقى أن الصيغة "عُجْز" هي التي ترتبط بالفعل مضموم العين "عَجُزَ". ويمكن استعمالها في هذا السياق للتعبير عن حالة العجز الملازمة للشخص.

[1] أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي، **المحكم والمحيط الأعظم**، بيروت، دار الكتب العلمية، 2000م، ج6، 801

[2] نفسه، ج1، 298-300.

وترد الصيغة المصدرية "كَرْه" إلى جانب الصيغة "كُرْه" حيث يمكن استعمال الصيغة الأولى للتعبير عن حالة نفسية تتسبب فيها عوامل خارجية ما يؤشر على حالة نفسية حركية عارضة، ويرجح ارتباطها بالفعل مفتوح العين "كَرَهَ. كما نرجح ارتباط الصيغة "كُرْه" بالفعل مكسور العين "كَرِهَ"، وفي هذا السياق تستعمل للتعبير عن حالة نفسية ساكنة غير ملازمة للفرد. ونستدل على هذا التفسير بكون "كره" من مصادر الحالة النفسية من طبقة: (حزن، وفرح، ... إلخ). حيث لا تقبل هذه الطبقة دلاليا الثبوت والملازمة. كما نعزز هذا التفسير بم ورد عند الأصفهاني وآخرين، أن الكَرْه: هو المشقة التي تنال الإنسان من الخارج فيما يحمل عليه بإكراه. والكُرْه: ما يناله من ذاته وهو يعافه وذلك على ضربين: أحدهما ما يعاف من حيث الطبع، والثاني: ما يعاف من حيث العقل أو الشرع.[1]

وعليه يمكن إعادة كتابة (10) مع إبراز الفروق الدلالية، على النحو التالي:

(11) أ. مَكْث: [+ وضع حادث]، [+حالة] [+ حالة عارضة]

مُكث: [+ وضع حادث]، [+حالة] [+ حالة ساكنة ملازمة]

ب. عَجْز: [+ وضع حادث]، [+ حالة داء] [+ حالة عارضة]

عُجْز: [+ وضع حادث]، [+ حالة داء] [+ حالة ساكنة ملازمة]

ج. كَرْه: [+ وضع حادث]، [+ حالة نفسية] [+ حالة حركية عارضة]

كُره: [+وضع حادث]، [+ حالة نفسية]، [+ حالة ساكنة غير ملازمة]

4. 1. 3. فُعْل- فَعَل:

(12) أ. سُقْم- سَقَم

ب. رُشْد- رَشَد

ونفسر هذه الأمثلة بمعيار دلالي؛ فقد وردت الصيغة "سَقَم" إلى جانب الصيغة "سُقْم" لتعبير الأولى عن حالة داء غير ملازمة للفرد، بينما الثانية يمكن استعمالها للتعبير عن ملازمة السقم للفرد. ودليلنا على هذا التفسير، أن الفعل الذي ترتبط به الصيغتان ورد في المعجم بصورتين صرفيتين: "سَقِمَ" و"سَقُمَ".[2] وترتبط "سَقَم" بالفعل "سقِمَ" وهو المطرد. وترتبط "سُقْم" بالفعل "سَقُمَ".

وينطبق على "رَشَد" و"رُشْد" ما تم تطبيقه على "سَقَم" و"سُقْم". فقد وردتا في المعجم من فعل بصورتين صرفيتين "رَشِدَ" و"رَشُدَ".[3] مع فارق هو أن "رشَد" و"رُشد" تعبران عن حالة طبع، بينما "سَقَم" و"سُقم" تعبران عن حالة داء.

---

[1] الأصفهاني الراغب أبو القاسم الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن**، القاهرة، 1961م، 707.

[2] أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيدة، **المحكم الأعظم**، ج6، 251.

[3] الأزهري أبو منصور بن أحمد، **تهذيب اللغة**، القاهرة، دار الكتاب العربي، ج11، 321.

وعليه يمكن إعادة كتابة (12) مع إبراز الفروق الدلالية على النحو التالي:

(13) أ. سَقَم: [+ وضع حادث]، [+ حالة داء] [+ حالة غير ملازمة]

سُقْم: [+ وضع حادث]، [+ حالة داء] [+ حالة ملازمة]

ب. رَشَد: [+ وضع حادث]، [+حالة طبع] [+ حالة غير ملازمة]

رُشْد: [+ وضع حادث]، [+ حالة طبع] [+ حالة ملازمة]

4. 1. 4. فَعْل- فِعْل:

من الصيغ المصدرية التي تتعالق عبر التناوب الحركي بين الفتحة والكسرة على فاء الصيغة ندرج المثال التالي:

(14) حَذْق- حِذْق

يرد الفعل الذي ترتبط به الصيغتان المصدريتان في (14) في المعجم بصورتين صرفيتين. ونفترض ربط الصيغة المصدرية (حَذْق) بالفعل مفتوح العين (حَذَقَ). وقياسا على ما فسرنا به الصيغ المصدرية السابقة على البناء (فَعْل) في سياق ارتباطها بالفعل مفتوح العين (فَعَلَ)، نفسر دلالة (حَذْق). ونربط الصيغة المصدرية (حِذْق) بالفعل (حَذِقَ). وقياسا على ما فسرنا به دلالة الصيغ المصدرية التي ترتبط بالأفعال مكسورة العين نفسر دلالة الصيغة (حِذْق).

وعليه يمكن إعادة كتابة (14) صرفيا ودلاليا على النحو التالي:

(15) حَذْق مرتبطة بالفعل مفتوح العين حَذَقَ: [+ حالة حركية عارضة]

حِذْق: مرتبطة بالفعل مكسور العين حَذِقَ: [+ حالة ساكنة ظرفية]

4. 2. التعدد الثلاثي

4. 2. 1. فَعْل- فَعَل- فُعْل:

كشفت الأمثلة عن توفر اللغة العربية على اشتراك أكثر من صيغتين مصدريتين، في المعنى نفسه منها الأمثلة التالية:

(16) أ. بَخْل- بَخَل- بُخْل

ب. جَحْد- جَحَد- جُحْد

ج. حَمْق- حَمَق- حُمْق

ترد الصيغة "بَخَل" إلى جانب الصيغة "بُخْل" و"بَخْل" لدواع دلالية. ونرجح ارتباط الصيغة "بَخَل" بالفعل "بَخِلَ" وفي هذا السياق ينطبق عليها ما تم تطبيقه على "رَشَد". ونرجح ارتباط الصيغة

"بُخْل" بالفعل "بَخُلَ" استنادا إلى ما ورد عند المبرد،[1] والأشموني،[2] وابن عصفور. "ومن أمثلة فُعْل في الدلالة على الحسن و القبح قولهم: حسُنَ حُسْنا ورَشُدَ رُشْدا وطهُرَ طهرا ولُب لبا، وقبح قبحا ولؤم لؤما وحمُقَ حُمقا وبَخُلَ بُخْلا... إلخ.[3] وفي هذا السياق ينطبق على الصيغة "بُخْل" ما تمّ تطبيقه على "رُشْد".

وهناك ما يدعم ربط الصيغة "بَخْل" بالفعل "بَخَلَ". فقد طرح بوستويفسكي بعد كارلسن وكراتزر ما مفاده أنه يمكن للحالات الملازمة أو ذات المستوى الفردي أن تستعمل في تأويلات عارضة كقولنا: كَبُرَ فجأة. وفي هذه الحالة يمكن ربط الحالات التي تبدو ملازمة مثل الطبائع بالأفعال مفتوحة العين "فَعَلَ". وعليه يمكن ربط الصيغة "بَخْل" بالفعل "بَخَلَ". وفي هذا السياق يمكن استعمال الصيغة "بَخْل" للتعبير عن حالة عارضة، رغم أن الأصل هو اللزوم. بمعنى أن هذا السلوك الذي هو الطبع، يمكن أن يكون سلوكا آنيا.

وينطبق على الصيغة "جَحْد" ما تم تطبيقه على بَخْل، في سياق ارتباطها بالفعل مفتوح العين "جَحَدَ". وينطبق على الصيغة "جَحَد" ما تم تطبيقه على الصيغة "بَخَل" في سياق ارتباطها بالفعل "جَحِدَ" كما ورد في المعاجم العربية. ونرجح ارتباط الصيغة المصدرية "جُحْد" بالفعل "جَحُدَ" لأنها من الطبائع وتقبل الملازمة. وبالتالي ينطبق عليها ما تم تطبيقه على الصيغة "بُخْل".

ويأتي الفعل "حمق" في كتب القدماء على ثلاث صور: مفتوح العين "حَمَقَ" ومكسور العين "حَمِقَ"، ومضمومها "حَمُقَ". ونرجح ارتباط الصيغة "حَمْق" ب"حَمَقَ"، و"حَمَق" ب"حَمِقَ"، وهذا هو المطرد. ويبقى من المرجح ربط "حُمْق" بالفعل "حَمُقَ". وقياسا على ما فسرنا به دلالة (أ) و(ب)، يمكن تفسير (ج). مع فارق هو: أ، (ج) تدل على حالة داء.

وانطلاقا من هذا يمكن إعادة كتابة (16) على النحو التالي:

(17) أ. بَخْل: [+ وضع حادث]، [+ حالة طبع] [+ حالة عارضة]
بَخَل: [+ وضع حادث]، [+ حالة طبع] [+ حالة غير ملازمة]
بُخْل: [+ وضع حادث]، [+ حالة طبع] [+ حالة ملازمة]
ب. جَحْد: [+ وضع حادث]، [+ حالة طبع] [+ حالة عارضة]
جَحَد: [+ وضع حادث]، [+ حالة طبع] [+ حالة غير ملازمة]
جُحْد: [+ وضع حادث]، [+ حالة طبع] [+ حالة ملازمة]

[1] أبو عباس محمد بن يزيد المبرد، **المقتضب**، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1994م، ج2، 133.
[2] الأشموني، **شرح الألفية**، بيروت، دار الكتاب، ج2، 133.
[3] ابن عصفور علي بن مؤمن، **المقرب**، ج2، 133.

ج. حَمْق: [+ وضع حادث]، [+ حالة داء] [+ حالة عارضة]
حَمَق: [+ وضع حادث]، [+ حالة داء] [+ حالة غير ملازمة]
حُمْق: [+ وضع حادث]، [+ حالة داء] [+ حالة ملازمة]

الخلاصة

بينا في هذه الورقة أن تعدد الصيغ المصدرية البسيطة الدالة على الحالة يعود بالأساس إلى اعتبارات دلالية؛ حيث كل صيغة تعبر عن دلالة محددة، ومختلفة جزئيا عن دلالات الصيغ المصدرية التي تشترك معها في نفس المعنى. فعندما ترتبط الصيغة المصدرية بفعل الحالة مفتوح العين تأخذ تأويلا على حالة حركية عارضة ناتجة عن مسبب، وعندما ترتبط بفعل حالة مكسور العين، تأخذ تأويلا على حالة ساكنة غير ملازمة، وحين ترتبط بفعل بمضموم العين، تأخذ تأويلا على حالة ساكنة ملازمة هي الأصل.

ولا تختص صيغة مصدرية معينة بالتعبير عن دلالة معينة، إذ يمكن التعبير عن الدلالة نفسها بصيغ مختلفة البناء: مثل التعبير عن دلالة حالة ملازمة ظرفية بالصيغة (فَعَل) مثل: سَقَم مرتبطة بالفعل سَقِمَ. أو بالصيغة (فُعْل) مثل: كُرْه مرتبطة بالفعل كَرِهَ، أو بالصيغة (فِعْل) مثل: حِذْق مرتبطة بالفعل حَذِقَ .... كما بينا أنه لا يمكن الانتقال من دلالة إلى أخرى من جميع طبقات الصيغ المصدرية؛ إذ يمكن الانتقال من حالة ساكنة ملازمة من طبقة المصادر التي تعبر عن حالات نفسية والحالات الطبائع، إلى حالة حركية عارضة، ولا يمكن الانتقال إليها من طبقة الحالات العاهات. كما لا يمكن الانتقال من حالة حركية عارضة إلى حالة ساكنة ملازمة من طبقة الصيغ المصدرية الدالة على حالات نفسية مثل: حزن وفرح وغضب... إلخ.

المراجع العربية

ابن جني، أبو الفتوح. **المنصف**. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. القاهرة: مصطفى حلبي، 1954.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق. **إصلاح المنطق**. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، 1970.

ابن عصفور. **المقرب**. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. د.م: د.ن.، 1972.

أبو عباس، محمد بن يزيد المبرد. **المقتضب**. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. ط.1. القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1994.

أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي. **المحكم والمحيط الأعظم**. بيروت: دار الكتب العلمية، 2000.

أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس. **شرح أبيات سبويه**. ط.1. تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد. بيروت: عالم الكتب، 1986.

الأشموني. **شرح الألفية**. ط.1. بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.

برجشتراس. **التطور النحوي للغة العربية**. القاهرة: د.ن، 1929.

بروكلمان، كارل. **فقه اللغات السامية**. تحقيق رمضان عبد التواب. د.م: جامعة الرياض، 1977.

بريسول أحمد. **دلالة أفعال الحركة في إطار المعجم المولد**. ط.1. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013.

تورابي عبد الرزاق. **البنية الصرفية للغة العربية**. بحث لنيل شهادة دكتوراه الدولة في اللسانيات، الرباط: د.ن، 2002.

السغروشني، إدريس. **الصيغ في اللغة العربية**. وقائع الندوة الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب. د.م: منشورات عكاظ، 1987.

فليش، هنري اليسوعي. **العربية الفصحى**. ترجمة عبد الصبور شاهين. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1966.

الفاسي الفهري، عبد القادر. **المعجم العربي**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1986.

الفاسي الفهري، عبد القادر. **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1990.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. **معاني القرآن**. ط.1. تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين. القاهرة: دار الكتب، 1965.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر. **الكتاب**. ط.1. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: الهيئة العامة للنشر، د.ت.

عصام نور الدين. **أبنية الفعل في شافية ابن حاجب**. ط.1. بيروت: دار الفكر اللبناني، 1997.

المراجع الأجنبية

Carlson, GN. *A Unified analysis of the English bare Plural*. Linguistics and philosophy, 1977.

Jacobson, R & Waugh, L. *La Charpente Phonique du langage*. Paris: Editions de Minuit, 1980.

Kleiber, G. La généricité autrement: le traitement ontologique de G.N. Carlson. In: *travaux de linguistique et de littérature*, 1985.

Kratzer, A. *Stage level and individual ms*, univ. of Mass, Amherst, 1989.

Kurylowicz, J. *L'apophonie en sémantique*.Warszwa-krakow, pologne, 1962.

Pustejovsky, J. *generative lexicon*, MT press, 1995.

Pustejovsky, J. *The gerative lexicon*, Cambridge. The MIT press, 1995.